

Distr.: General
5 December 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن أداء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمسؤولياتها. وهذا هو التقرير العاشر الذي يقدم عملاً بذلك القرار.
- ٢ - ويعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الماضي (S/2006/706) المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما يقدم موجزاً لأهم التطورات السياسية في الفترة المشمولة بالاستعراض، ولا سيما فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز المصالحة الوطنية وتحسين الحالة الأمنية، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مستجدة عن أنشطة ممثلي الخاص للعراق أشرف جهانغير قاضي وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقييماً للحالة الأمنية، ومعلومات مستكملة عن المسائل التشغيلية والأمنية.

ثانياً - موجز للتطورات الرئيسية في العراق

ألف - التطورات السياسية

- ٣ - شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض زيادة كبيرة في العنف الطائفي وفي هجمات المتمردين والهجمات الإرهابية، فضلاً عن الأنشطة الإجرامية، وارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين إلى مستوى غير مسبوق. وفي أرجاء كثيرة من البلاد، يتزايد عدد العراقيين المتضررين من جراء تصاعد دوامة العنف وانعدام الأمن.



٤ - ويبدو أن الجهود المشتركة التي تبذلها حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات لخفض مستوى العنف المتصاعد في إطار الخطة الأمنية لبغداد لم تحقق إلا نجاحا محدودا جدا. وتشمل التدابير الأمنية المستعملة لتحقيق الاستقرار في العاصمة، ضبط منافذ بغداد للدخول والخروج وتمديد فترات حظر التجول وعمليات التطويق والبحث من بيت إلى بيت. ورغم هذه الجهود، ظلت أنشطة المتمردين وأفراد الميليشيات في مناطق واسعة من بغداد وفي أنحاء أخرى من البلاد خارجة عن السيطرة. ثم إن الحوادث الأخيرة الأخطر من نوعها، مثل الاختطاف الجماعي لما يناهز ١٠٠ موظف وزائر في وزارة التعليم العالي في بغداد، والهجمات الإرهابية البشعة المنفذة في مدينة الصدر، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي خلفت ما يزيد على ٢٠٠ قتيل وعشرات من الجرحى، أدت إلى ترسيخ مشاعر القلق العام إزاء قدرة الحكومة للسيطرة على الوضع الأمني.

٥ - ويبدو أن مختلف المبادرات المتتالية لتعزيز المصالحة الوطنية، من داخل العراق وخارجه، لم يكن لها تأثير كبير على نطاق العنف أو طبيعته في البلاد. بل إن تكرار المبادرات قد أدى إلى توسيع قاعدة الشك في مدى نجاعتها سواء داخل العراق أو خارجه. وقد فشلت الحكومة أيضا في تعزيز مبادراتها الأمنية بتنفيذ مشاريع لتحسين توفير الخدمات الأساسية وفرص العمل وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية. كما أن محدودية القدرة المؤسسية أعاققت قدرة الحكومة على تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٦.

٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، انتهى مجلس النواب، الذي استأنف اجتماعاته في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بعد العطلة الصيفية، من إنشاء لجانه البرلمانية وعددها ٢٤، ونظر في العديد من مشاريع القوانين، بينها بعض مشاريع القوانين الرئيسية المتعلقة بتطبيق الدستور. واعتمد مجلس النواب، عن طريق هذه اللجان، جملة من القوانين، بينها قانون يتعلق باستيراد المشتقات النفطية وبيعها بالتجزئة، وتعديلات على المدونة الجنائية، وتعديلات على قانون الادعاء العام لعام ١٩٧٩، وقانون يتعلق بالاستثمار الوطني. وتجرى حاليا مناقشات على الصعيدين السياسي والتقني بشأن مشروع قانون وطني متعلق بالمواد الهيدروكربونية.

٧ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، دعا فريق من البرلمانيين من كتلة الصدر في التحالف الشيعي، والاتلاف العراقي الموحد ومن الأحزاب السياسية السنية، إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوة المتعددة الجنسيات. ونتيجة لذلك، عقدت لجنة الدفاع في مجلس النواب مناقشات بشأن مركز القوة المتعددة الجنسيات.

٨ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أنشأ مجلس النواب لجنة التعديلات الدستور المؤلفة من ٢٧ عضوا تناسبا مع التمثيل حسب توزيع المقاعد في مجلس النواب. وفي ١٥ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي أعقاب مناقشة مطولة حول رئاسة لجنة التعديلات الدستورية، عقدت اللجنة جلستها الرسمية الأولى واختارت الشيخ همام حمودي (الائتلاف العراقي الموحد) رئيساً لها والسيدان إياد السامرائي (التوافق) وفؤاد معصوم (التحالف الكردستاني) نائبين للرئيس. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي لقيادة اللجنة أن تتخذ قراراتها بتوافق الآراء.

٩ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مدد مجلس النواب لفترة ٣٠ يوماً إضافية حالة الطوارئ التي كانت مفروضة في عموم البلاد، باستثناء إقليم كردستان.

١٠ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أقر مجلس النواب القانون المتعلق بتشكيل الأقاليم. وأثارت صياغة القانون جدلاً واسعاً. فقد رأى العديد من الأحزاب السياسية السنية، بقيادة جبهة التوافق العراقية، وانضم إليها أعضاء الفضيلة والتيار الصدري وبعض المستقلين، أنه ينبغي ألا يُسن القانون إلا بعد إكمال عملية مراجعة الدستور. ودعا الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني إلى سنّ القانون قبل حلول موعد نهائي حدده الدستور في ستة أشهر. وعُرض أخيراً مشروع القانون على التصويت بعد التوصل إلى "صفقة شاملة" للتفاهم في ٢٤ أيلول/سبتمبر يتم بموجبها وقف تنفيذ القانون المسنون لفترة ١٨ شهراً، وتعطى للجنة التعديلات الدستورية مهلة سنة لإنجاز أعمالها. ورغم هذا التفاهم، فقد أقر القانون بفارق ضئيل جداً من الأصوات، حيث قاطع عدد من البرلمانيين جلسة التصويت في مجلس النواب.

١١ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ونتيجة لاختلاف وجهات النظر بشأن العمليات الأمنية في مدينة الصدر، أعلنت حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات تشكيل لجنة تنسيق مشتركة. وكُلِّفت اللجنة المؤلفة من مستشار الأمن القومي العراقي ووزير الدفاع والداخلية العراقيين، وقائد القوة المتعددة الجنسيات وسفير الولايات المتحدة لدى العراق، بالتعجيل بتدريب قوات الأمن العراقية ونقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة العراقية، بما في ذلك تولي قيادة القوات العراقية والتحكم فيها.

١٢ - وفي رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/888)، طلب رئيس الوزراء، المالكي، باسم حكومة العراق، تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات لفترة ١٢ شهراً إضافية. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) الذي مدد، بموجبه ولاية القوة المتعددة الجنسيات إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقرر المجلس أيضاً استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك، أو في موعد لا يتجاوز

١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وأنه سينتهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، دفع رئيس الوزراء، المالكي، قدماً بتنفيذ خطته للمصالحة الوطنية. وفي أعقاب مؤتمر لرؤساء العشائر في آب/أغسطس ٢٠٠٦، عقد اجتماعاً مع طائفة واسعة من رموز المجتمع المدني ومؤسساته في ١٦ أيلول/سبتمبر. وجرى، في مناسبات عديدة، تأجيل المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في تشرين الأول/أكتوبر مع الزعماء السياسيين.

١٤ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء، المالكي، اتفاق رمضان المؤلف من أربع نقاط، والذي حظي بتأييد الأحزاب السياسية الرئيسية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية للاتفاق في إنشاء لجان أمنية محلية تتألف من الشخصيات السياسية والدينية والوجوه البارزة في الشرطة والجيش. وبادر رئيس الوزراء أيضاً إلى إجراء اتصالات مباشرة، عن طريق ممثليه الخاصين، مع مجموعات المعارضة العراقية داخل العراق وفي الأردن ومصر وبلدان مجاورة أخرى.

١٥ - وقد جرى استكمال مبادرات المصالحة في العراق بجهود بذلتها الجهاد الفاعلية الإقليمية. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أصدر زعماء دينيون عراقيون من الشيعة والسنة، في أعقاب اجتماع برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، بياناً في مكة، دعوا فيه إلى وقف حمام الدم الطائفي في العراق. ورحب بذلك الاتفاق زعماء سياسيون ودينيون في العراق وخارج العراق.

١٦ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أمر مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراقي بحظر رفع العلم الوطني العراقي في إقليم كردستان، والاستعاضة عنه بعلم الإقليم. ورداً على ذلك، أمر رئيس الوزراء، المالكي، برفع العلم الوطني العراقي فوق جميع أرض العراق. وفي الوقت نفسه، دعا البرلمان إلى النظر في تبني علم وطني جديد. وفي تلك الأثناء، ومع أن السيد البرزاني استمر في رفضه رفع العلم الوطني الحالي، وافق على رفع العلم العراقي لعام ١٩٥٨ داخل إقليم كردستان. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، قدمت قراءة في الجمعية الوطنية الكردستانية لمشروع دستور لإقليم كردستان العراق، وعرض المشروع على الجمهور العام للتعليق عليه في غضون فترة تمتد إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

١٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت اللجنة التي عينتها الحكومة عملاً بالمادة ١٤٠ من الدستور لتطبيع الحالة في كركوك خمس جلسات وأنشأت عدداً من المكاتب الفرعية في

المنطقة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أنشأ مجلس النواب لجنة برلمانية للإشراف على أعمال اللجنة الحكومية المنشأة عملاً بالمادة ١٤٠.

باء - التطورات الإقليمية

١٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرى رئيس الوزراء، المالكي، وأعضاء حكومته زيارات عديدة إلى الدول المجاورة للعراق، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتوثيق عرى التعاون من أجل تثبيت الاستقرار في العراق. وفي هذا السياق، قام رئيس الوزراء، المالكي، يومي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بزيارة إيران لعقد اجتماعات مع آية الله علي خامنئي والرئيس محمود أحمدني نجاد.

١٩ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقد وزراء داخلية البلدان المجاورة للعراق اجتماعهم الثالث في جدة، بالملكة العربية السعودية. واعتمد المشاركون بروتوكولا لمكافحة الإرهاب والتسلل عبر الحدود والجريمة المنظمة. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقد الاجتماع العاشر لوزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق في نيويورك.

جيم - التطورات الدولية

٢٠ - واصلت الأمم المتحدة، باعتبارها مشاركة في رئاسة الاتفاق الدولي مع العراق تقديم الدعم إلى حكومة العراق في وضع وثيقة الاتفاق. وساعدت الأمم المتحدة أيضا في تنظيم الاجتماعات الرفيعة المستوى والتقنية للفريق التحضيري. وإضافة إلى ذلك، استضافت الأمم المتحدة اجتماعين في المقر لتوسيع نطاق الدعم الدولي للاتفاق فيما وراء نطاق الفريق التحضيري. وفي هذا السياق، عقدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ اجتماعا رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) وفي وضع الاتفاق الدولي. وأتاح الاجتماع الذي ضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والبلدان المجاورة للعراق والمائحين الرئيسيين ومثلي المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، فرصة لاستعراض التقدم الذي أحرزته حكومة العراق في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية. وأتاح الاجتماع أيضا مجالا لتعبئة دعم دولي أكبر وأوسع نطاقا ومشاركة مع حكومة العراق بشأن الاتفاق الدولي.

٢١ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اشترك نائب الأمين العام، السيد مارك مالوك براون ونائب رئيس الوزراء العراقي، السيد برهام صالح في رئاسة الاجتماع الرفيع المستوى الأول للفريق التحضيري للاتفاق الدولي مع العراق في أبوظبي. وفي هذا الاجتماع، اعتمد المشاركون إعلان أبوظبي، وفيه سلم أعضاء الفريق التحضيري بالحاجة إلى استكمال وضع

الاتفاق الدولي مع العراق على وجه السرعة، من خلال عملية استشارية واسعة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شارك ممثلي الخاص في العراق في رئاسة الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للفريق التحضيري للاتفاق الدولي في مدينة الكويت. وركز الاجتماع على المسائل الموضوعية ذات الصلة بوثيقة الاتفاق وتنفيذه. وأثناء الاجتماع، أقر المشاركون بالتقدم الحاصل في صياغة وثيقة الاتفاق، وخصوصاً إدراج القسمين السياسي والأمني، فضلاً عن بيان تضمن معايير مرجعية محددة ومصفوفة مشتركة للرصد. وأود أن أشكر حكومات الكويت والإمارات العربية المتحدة على استضافة الاجتماعين الرفيعي المستوى اللذين عقدهما الفريق التحضيري. وإنني أتطلع إلى الإعلان الرسمي للاتفاق الدولي مع العراق. وقيد النظر الآن موعد ومكان هذا الحدث النهائي.

٢٢ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عقد نائب الأمين العام اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة لإحاطة جميع الدول الأعضاء علماً بالتقدم الذي يُحرز حالياً في وضع الاتفاق في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الفريق التحضيري في مدينة الكويت. وأتاح الاجتماع أيضاً فرصة لمناقشة الدعم الخارجي المقدم إلى حكومة العراق، وخاصة في مجالات تخفيف وطأة الديون والمساهمات المالية الجديدة.

ثالثاً - معلومات مستكملة عن أنشطة البعثة

ألف - الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص مشاوراته مع طائفة عريضة من الزعماء السياسيين الرئيسيين وقيادة المجتمع المحلي وزعماء القبائل والزعماء الدينيين في الجهود المبذولة لتشجيع الحوار الحقيقي ومعالجة الحالة الأمنية غير المستقرة. واجتمع بشكل متكرر مع الأعضاء البارزين في الحكومة العراقية ومع رئيس مجلس النواب العراقي ورؤساء اللجان البرلمانية، وكذلك مع غيرهم من الزعماء السياسيين والدينيين لمناقشة جدول الأعمال التشريعي للحكومة، وعملية استعراض الدستور وغيرها من المسائل المتصلة بأولويات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأثناء اجتماعه، شجع على تعزيز الأساس القانوني والمؤسسي للبلد، وفي الوقت نفسه دعم الجهود الرامية إلى اقتلاع جذور العنف السائد في البلد. وعمل أيضاً على تشجيع تنفيذ الخطة الوطنية للمصالحة، التي وضعتها الحكومة.

٢٤ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قام ممثلي الخاص بزيارة عمان حيث أجرى هناك مناقشات مع وزير خارجية الأردن وكبار المسؤولين في حكومة الأردن. وتجاوز أيضاً مع

طائفة متنوعة من ممثلي الجماعات السياسية والقبلية الموجودين حالياً في الأردن لمناقشة المصالحة الوطنية في العراق.

٢٥ - وقام ممثلي الخاص، بصفته مسؤولاً عني للتنسيق فيما يتعلق بالاتفاق الدولي في العراق، بتنسيق الأنشطة التحضيرية للاحتفال بوثيقة الاتفاق مع النظراء العراقيين والدوليين في بغداد. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شارك في الاجتماعين الرفيعي المستوى اللذين عقدهما الفريق التحضيري في أبوظبي ومدينة الكويت. ورأس أيضاً سلسلة من الاجتماعات التقنية والتنفيذية ذات الصلة بالاتفاق الدولي في العراق.

٢٦ - وأثناء الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص إلى نيويورك وواشنطن، العاصمة، في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، حضر الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العراق وحضر كذلك اجتماع وراء حرجية البلدان المجاورة للعراق، الذي رأسه تركيا في نيويورك. وفي واشنطن، العاصمة، عقد ممثلي الخاص مناقشات مع مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة، وكذلك مع كبار المسؤولين في وزارة خارجية الولايات المتحدة.

باء - أنشطة الدعم الدستوري

٢٧ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقديم دعمه إلى مجلس النواب في وضع التشريعات المطلوبة للمضي قدماً بتنفيذ الدستور. وأشرك مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة أعضاء برلمان رئيسيين بشأن إنشاء لجنة استعراض الدستور والمسائل التشريعية ذات الصلة.

٢٨ - وعقب إنشاء لجنة استعراض الدستور، وبناء على طلب رئيس مجلس النواب، استهل مكتب الدعم الدستوري التابع للبعثة المناقشة مع قيادة اللجنة بشأن أفضل طريقة يمكن بها دعم العملية، وبخاصة من خلال المساعدة التقنية، وكذلك إسداء المشورة الموضوعية والإجرائية. وتعزم الأمم المتحدة تقديم دعم قوي إلى عملية استعراض الدستور، مستندة إلى أفضل ممارسة عملية من جميع أنحاء العالم. وهذه العملية، إذا بوشر العمل فيها بالإرادة السياسية اللازمة من أجل الحوار والحل الوسط من جانب زعماء العراق، يمكن أن توفر وسيلة أساسية للمصالحة الوطنية عن طريق حل القضايا الأساسية (على سبيل المثال، النظام الاتحادي؛ تقسيم السلطة والموارد).

جيم - أنشطة المساعدة الانتخابية

٢٩ - ما زال مشروع القانون المعني بإنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق معلقاً حيث تتواصل المناقشات فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات اللجان الانتخابية في الأقاليم.

وريشما يتم إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، تؤدي اللجنة الانتخابية المستقلة عملها بمقتضى سلسلة من إجراءات التمديد شهرا بعد آخر، وآخر مرة انتهت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ دون تمديد لفترة أخرى.

٣٠ - وطوال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مشاركته العمل مع مجلس النواب بشأن الإطار القانوني لإنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وأسدى المكتب أيضا المشورة بشأن الجوانب الانتخابية للقانون المتعلق بتشكيل المناطق.

٣١ - ويقدم مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أيضا الدعم من أجل عملية الانتقال من اللجنة الانتخابية المستقلة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق مستقبلا. وهذه العملية تستلزم تحديد الهياكل الأساسية المطلوبة والتخطيط بشأنها، وتدريب الموظفين والموارد المالية، فضلا عن الاحتياجات اللوجستية والأمنية المتعلقة بإنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. كما تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الدعم من أجل التخطيط وتحديث قوائم الناخبين استعدادا للأحداث الانتخابية المقبلة.

دال - التعمير والتنمية والمساعدة الإنسانية

٣٢ - تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والوكالات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة تقديم الدعم إلى حكومة العراق بالعمل على تعزيز القدرات الوزارية، وتوفير وتنسيق سبل الحصول على الخدمات الأساسية وإصلاح الهياكل الأساسية العامة. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، كان التركيز الأساسي على توفير الدعم الفني إلى الحكومة استعدادا لإبرام الاتفاق الدولي مع العراق.

٣٣ - وقد تركت الآثار المترتبة على مضمون واتجاه الاتفاق الدولي أثرها على التخطيط الاستراتيجي لدور الأمم المتحدة في العراق. وأعاد فريق الأمم المتحدة القطري تقويم محور تركيزه وبرمجته لاستكمال الاتفاق. وفي هذا الصدد، يجري استخدام استراتيجية للمساعدة ذات شقين سوف تواصل الأمم المتحدة بها التركيز على تقديم المساعدة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي الوقت نفسه تقديم الدعم إلى حكومة العراق في مجال البناء الموجه للقدرات المؤسسية والعملية.

٣٤ - وظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تشدد على حاجة القيادة العراقية إلى مبادرات للتنمية الإنسانية كوسيلة أساسية لتعزيز الاستقرار الوطني. وبلوغ هذه

الغاية، أمكن الحصول على خدمات خبرة استشارية من مستشار لشؤون التخطيط في الحالات الطارئة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وكذلك من مستشار قانوني من المجتمع المدني عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وجرى توفير هذه الخدمات للمؤسسات الحكومية المختصة، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء ووزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني.

٣٥ - وما زال العنف الطائفي والعمليات العسكرية يؤثران تأثيرا ضارا بأعداد كبيرة من المدنيين العراقيين في كثير من المجالات في البلد. فعدد المشردين العراقيين آخذ في الازدياد، إما بسبب التهديدات أو بسبب الاعتداءات التي تقوم بها عناصر مختلفة. ووفقا لمصادر من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومصادر حكومية وقت نشر هذا التقرير، فإن عدد المشردين منذ هجوم سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ تجاوز ٤٥٠.٠٠٠ شخص. وهذا يشمل ٢٧.٠٠٠ شخص تقريبا مشردين في محافظة الأنبار وحدها، نتيجة لعمليات عسكرية حدثت مؤخرا. وهذه الأرقام الإجمالية، إذا ما أضيفت إلى عدد المشردين من الأحداث السابقة لحادثة سامراء تجعل الرقم الإجمالي للأشخاص المشردين في العراق يزيد على ١,٦ مليون شخص. ومع اقتراب فصل الشتاء تزايد الشواغل المقلقة بشأن الرفاه والحقوق الأساسية للمشردين، وخصوصا النساء والأطفال والمعوقين والمسنين.

٣٦ - وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ١,٦ مليون شخص إضافي أصبحوا لاجئين خارج البلد منذ سنة ٢٠٠٣، من بينهم ما يتراوح بين ٥٠٠.٠٠٠ و ٧٠٠.٠٠٠ شخص موجودين حاليا في الأردن، وحوالي ٦٠٠.٠٠٠ في سوريا ونحو ١٠٠.٠٠٠ في المملكة العربية السعودية والكويت. وارتحل عدد مجموعه ٤٣٦.٠٠٠ عراقي إلى أوروبا والأمريكتين وأفريقيا وآسيا. ويهرب من البلد كل يوم حوالي ٢.٠٠٠ شخص عراقي إلى الجمهورية العربية السورية و ١.٠٠٠ شخص إلى الأردن. وتواصل الوكالات التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الطعام والمأوى والأصناف غير الغذائية إلى أكبر عدد من المشردين العراقيين بقدر ما تسمح الموارد بذلك. بيد أن الموارد المتاحة لا تكفي لمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة التي يواجهها العراقيون المشردون داخل وخارج البلد.

٣٧ - وبغية التصدي لما بلغه الوضع الأمني الإنساني العام في العراق، قام منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ التابع لي بعقد سلسلة اجتماعات مع المانحين من أجل زيادة الوعي والتشجيع على انتهاج موقف متكامل يلبي الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للمدنيين العراقيين. وفي هذا الصدد، أشجع المجتمع الدولي على استبانة وسائل إضافية لدعم وكالات الأمم المتحدة في أعمالها مع العراقيين المشردين. وفي جميع الحالات، سوف تواصل

الأمم المتحدة بنشاط مساعدتها لجميع الأشخاص المشردين وإلى الأوساط المضيفة المتضررة، والاستعداد لجميع السيناريوهات المحتملة وذلك بإعداد خطط للطوارئ.

هاء - أنشطة حقوق الإنسان

٣٨ - على الرغم من أن حكومة العراق عازمت على تعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان في الازدياد. ويواصل الإرهابيون والمتمردون والمليشيات والجماعات الإجرامية المسلحة ارتكاب الانتهاكات. فالاستخدام المفرط للقوة من جانب القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية في استجابتهما لتلك العناصر هو أيضاً أمر يثير القلق. وتستمر العمليات العسكرية المتواصلة أيضاً في تحدي مبادئ القانون الإنساني الدولي بينما يرتفع عدد الخسائر في الأرواح بين المدنيين، كما أن حصول السكان المتضررين على الخدمات العامة أصبح محدوداً أو معاقاً. وقد أدت المجازر الطائفية إلى حلقة مفرغة من العنف الذي يغذيه القتل من أجل الثأر. والمحصلة النهائية هي بيئة تتسم بالخروج على القانون وانعدام الأمن.

٣٩ - ويظل يساورني القلق على وجه الخصوص من التفجيرات المقيتة والهجمات الأخرى التي توقع الموت والإصابة بين المدنيين، إضافة إلى الاختطاف والقتل المتعمد للعشرات من الأشخاص بواسطة فرق القتل التي يُعتَقَد أنها تعمل بالتواطؤ مع وكالات إنفاذ القانون. وبحسب وزارة الصحة، بلغ عدد المدنيين الذين قتلوا في أعمال العنف بالبلاد ٣٣٤٥ قتيلاً في أيلول/سبتمبر و ٣٧٠٩ في تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بـ ٣٥٩٠ في شهر تموز/يوليه و ٣٠٠٩ في شهر آب/أغسطس. وبلغ عدد الجرحى ٣٤٨١ في شهر أيلول/سبتمبر و ٣٩٤٤ في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي بغداد وحدها بلغ إجمالي عدد المدنيين الذين قتلوا في أحداث العنف في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر بلغ ٤٩٨٤ شخصاً.

٤٠ - وهناك تقديرات من قِبل مصادر يبدو أنها مشهورة في استنتاجاتها تفيد بأن أعداد العراقيين الذين قتلوا خلال فترة الثلاث سنوات ونصف الأخيرة هي أرقام مرعبة حقاً وتدل على إمكانية حدوث كارثة إنسانية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في العراق. وتقدر التقارير السابقة لمشروع حصر أعداد الضحايا العراقيين بأن حوالي ٥٠.٠٠٠ مدني قتلوا منذ آذار/مارس ٢٠٠٣. ولكن تقديرات أخيرة تضع أرقاماً للخسائر البشرية نتيجة للصراع أعلى بكثير مما كان يُعتَقَد في السابق. وبتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قدّر وزير الصحة العراقي أن ١٥٠.٠٠٠ مدني قتلوا، بينما قدّرت دراسة أجرتها مدرسة بلومبيرج للصحة العامة التابعة لجامعة جونز هوبكنز، ونُشرت في عدد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ من مجلة

لانسيت، أن أكثر من ٢٧.٠١٠ ٦٠١ شخصا قتلوا في حوادث العنف التي حدثت في العراق منذ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبالرغم من أن عدة جهات، من بينها مشروع حصر أعداد الضحايا العراقيين، أثارت استفسارات حول المنهجية المستخدمة التي تضمنتها دراسة جامعة جونز هوبكنز، فإن تلك الدراسة، في كل الأحوال، تمثل محاولة جادة لتحديد كمية الخسائر في الأرواح في العراق خلال تلك الفترة.

٤١ - ويواصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العمل بصفة وثيقة مع المؤسسات العراقية، بما فيها المجلس القضائي الأعلى ووزارة حقوق الإنسان ووزارة العدل، بين مؤسسات أخرى، من أجل تعزيز سيادة القانون وخلق نظام وطني قوي وفعال لحماية حقوق الإنسان. ولم تتم حتى الآن الموافقة على مشروع قانون معني بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان أعدته لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب خلال الفترة السابقة. وشدد ثلاثون من قادة البرلمان كانوا قد شاركوا في ورشة عمل نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، على ضرورة قيام مجلس النواب بإقرار هذا القانون بغرض إنشاء هذه اللجنة المستقلة الهامة.

٤٢ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حكمت المحكمة العراقية العليا على الرئيس العراقي السابق صدام حسين واثنتين من المتهمين معه بالإعدام لدورهم في إعدام ١٤٨ شخصا أدينوا بالاشتراك في محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس السابق في الدجيل في عام ١٩٨٤. وفي نفس اليوم، أصدر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد لويس آربرور، بياناً حث فيه السلطات العراقية على كفالة الاحترام الكامل لحق الأشخاص المدانين، والمحكوم عليهم من قبل المحكمة، في الاستئناف. وعبرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أيضاً عن أملها في أن تراعي الحكومة الوقف الاختياري لأحكام الإعدام.

٤٣ - وأنا قلق أيضاً بشأن استهداف مختلف المهنيين ومجموعات الأقليات داخل العراق. ويبدو أن عدداً متزايداً من الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام مستهدفين على وجه التحديد بسبب عملهم، مما يعرض الحق في حرية التعبير للخطر. وما زالت الأقليات مستهدفة، وقد تكثفت الهجمات ضد المسيحيين منذ أيلول/سبتمبر. وقد أبلغ أعضاء طائفة الصابئة (Sabeen-Mandean) ومجموعات أقليات أخرى عن المعاناة المستمرة على أيدي المتطرفين. وإضافة إلى ذلك فقد ازداد تدهور وضع النساء أكثر، حيث تفيد التقارير بأن أعداداً كبيرة منهن إما أصبحن ضحايا للمتطرفين أو "لجرائم الشرف". واستهداف

الأكاديميين، بما في ذلك المدرسون وأساتذة الجامعات، إضافة إلى الطلاب، يعيق نظام التعليم بدرجة خطيرة، وقد أجبر البعض على ترك البلاد.

٤٤ - وسيكون من الصعب إحراز تقدم كبير في الدفاع عن حقوق الإنسان ما لم يتم تعزيز المهنية والانضباط لدى وكالات إنفاذ القانون بالبلاد. وما زال انعدام التدريب المناسب وانعدام الأوامر الدائمة والأنظمة الداخلية للمساءلة يقوض احترام حقوق الإنسان وأدى في النهاية، إلى تدهور ثقة الجمهور بقوات الأمن العراقية. ويظل مرتكبو الأنشطة الإجرامية من دون عقاب بسبب النقص في عدد القضاة والمدعين العامين ومسؤولي المحكمة، وبسبب تخويفهم. وإضافة إلى ذلك فإن الظروف المعيشية في السجون لا تفي بالمعايير الدولية الدنيا، وعلى الرغم من وجود بعض التقارير التي تفيد بوجود تحسن فيما يتعلق بمعاملة المساجين، فإن مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ما زال يتلقى تقارير عن التعذيب وأنواع المعاملة اللاإنسانية والمهينة الأخرى للمحتجزين، لا سيما المحتجزين الأحداث. كما أنني قلق أيضاً إزاء تقارير تفيد بتواطؤ الشرطة مع الميليشيات لاختطاف الأشخاص بغرض انتزاع رشاًوى من أسرهم. وإني أرحب بقرار وزير الداخلية تكثيف الفحص لضباط الشرطة والبدء في إجراءات تقييم أكثر صرامة، تشمل توقيف ضباط الشرطة الذين يشتركون في عمليات الاختطاف أو سوء معاملة المحتجزين أو الاغتيال.

٤٥ - وبحسب ما أعلنته وزارة حقوق الإنسان، فإن العدد الإجمالي للمحتجزين في البلاد بكاملها بلغ، بنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٥٦ ٢٩ محتجزاً (١٣ ٥٧١ منهم في مرافق الاحتجاز التابعة للقوة المتعددة الجنسيات)، مما يشكل انخفاضاً طفيفاً عن العدد المسجل في شهر أيلول/سبتمبر، وهو ١٠٤ ٣٠ محتجز. وبرغم الجهود المتواصلة للإفراج عن المحتجزين وإخضاعهم للولاية القضائية لوزارة العدل، ما زلت قلقاً من الاحتجاز المستمر لآلاف من العراقيين، والذي يرقى، في ظل غياب الرقابة القضائية السريعة، إلى الاحتجاز التعسفي الفعلي.

٤٦ - وبعد أكثر من سنة من اكتشاف مرفق احتجاز سري بالجادرية فإنني أود أن أكرر الدعوة الصادرة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن ممثلي الخاص إلى الإفراج الفوري عن التقرير المعني بالتحقيق الذي أجرته الحكومة في هذه القضية. وبرغم هذه القضية، فقد أحطت علماً بالإجراء الذي أعلنه مؤخرًا وزير الداخلية فيما يختص بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها مسؤولون من وزارة الداخلية بمركز الاحتجاز المعروف

بالموقع ٤. ومن الضروري محاكمة المسؤولين عن ذلك من أجل مكافحة حالة الإفلات من العقاب السائدة حالياً ولكي تصبح المحاكمة رادعا ضد حدوث انتهاكات أخرى.

٤٧ - إن المنظمات غير الحكومية المفعمة بالحيوية والمستقلة هي عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للديمقراطية المبنية على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ولكن من الممكن تقليص أنشطة وحرّيات منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق إذا أقر مجلس النواب قانوناً صاغته مؤخرًا وزارة شؤون المجتمع المدني. لذا فإنني آمل أن يكون التشريع الذي هو قيد النظر متوافقاً في النهاية مع المعايير الدولية ومع أفضل الممارسات.

٤٨ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تم في بغداد إعدام ٢٧ شخصاً - بينهم امرأة واحدة - بتهمة تتعلق بالقتل المتعمد والاختطاف والإرهاب. ومن الناحية الرسمية، فمنذ تحديد العمل بعقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٤، صدرت عقوبة الإعدام بحق أكثر من ١٥٠ شخصاً، وتم بالفعل إعدام ٥١ منهم. وقد أعرب ممثلي الشخصي عن قلقه إزاء عقوبات الإعدام تلك للرئاسة العراقية ودعا إلى الوقف الاختياري لتلك العقوبة. وإنني أحث حكومة العراق على إلغاء عقوبة الإعدام وعلى تنفيذ وقف اختياري للأحكام الصادرة بالإعدام.

٤٩ - وتواصلت المناقشات بشأن مستقبل عملية اجتثاث البعث في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المهم أن تتبنى هذه العملية مبدأ المسؤولية الفردية كنقيض للعقاب الجماعي. وفي نفس الوقت، فإن العفو العام والشامل الذي يُنظر فيه حالياً كجزء من خطة رئيس الوزراء للمصالحة، هو وسيلة محتملة لتعزيز السلام والمصالحة. ولم يتم حتى الآن تعميم مشروع القانون، ورغم أن من المتوقع أن يستفيد بصفة رئيسية من العفو في العراق الأشخاص الموجودون حالياً رهن الاحتجاز، وفي الغالب أولئك اللذين لم توجه لهم تهمة ولم يُدانوا، إضافة إلى أفراد أعضاء في جماعات المتمردين والميليشيات والمجموعات المسلحة الأخرى الذين نبذوا العنف، والذين، بالاتساق مع المعايير الدولية، لم يكونوا مسؤولين عن جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية. وعلى الرغم من إدراكي للحاجة إلى العفو، أعتقد بقوة أن العفو يجب أن لا يخل بحقوق الضحايا في استجلاء الحقيقة وفي التعويضات.

رابعاً - مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق

٥٠ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المساهمات في الصندوق الاستثماري للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو واحد من صندوقي مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ١,١١ بليون دولار. وجرت الموافقة على تمويل ما مجموعه ١٠٤ مشروعاً

تبلغ قيمتها ٨٦٩ مليون دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في إطار الصندوق الاستثماري للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن منطلق الاستمرار في التقدم المحرز على صعيد التنفيذ، أُبرمت عقود تبلغ قيمتها الكلية ٦٦٤ مليون دولار (أي ٧٦ في المائة من التمويل المعتمد)، وتم صرف مبلغ ٥٥٨ مليون دولار (أي ٦٤ في المائة من التمويل المعتمد).

٥١ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قُدم إلى المانحين التقرير نصف السنوي الموحد الرابع للوكيل الإداري عن التقدم الذي أحرزه الصندوق الاستثماري للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسلّط التقرير الذي يشمل الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (مع استكمال غير رسمي للتقرير حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) الضوء على التقدم الذي أحرزه الصندوق الاستثماري ككل، ويركز على تنفيذ البرامج في مجالات الإدارة والخدمات الأساسية. ويعتمد التقرير على التقارير الثلاثة الرسمية التي صدرت حتى تاريخه في أيار/مايو ٢٠٠٥ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأيار/مايو ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أن التقدم الإجمالي في مجال الحكم كان أقل مما هو متوقع، حيث يعكس، في جملة أمور، التأخيرات في إنشاء لجنة استعراض الدستور، إلا أنه قد أحرز مزيد من التقدم القوي في تقديم الخدمات الأساسية. وقد شمل ذلك ١٠ من المشاريع السريعة الأثر في قطاع الخدمات الأساسية، وبالتحديد في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، والتي نوقشت في اجتماع المانحين لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق الذي عقد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقد اكتملت تقريبا. وقد نتج عن هذه المشاريع إعادة تأهيل ٢٦٢ مدرسة و ١٩٢ مركزا للرعاية الصحية الأولية و ١٦٠ من شبكات المياه والصرف الصحي. وبفضل تلك المشاريع، أمكن التحكم بشلل الأطفال والكوليرا. وارتفعت النفقات تحت بند الصندوق الاستثماري للعراق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بمبلغ ٩٠,٥ مليون دولار ليصبح إجمالي النفقات ٦٠٠ مليون دولار تقريبا.

٥٢ - وسيستمر مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق في دوره كأداة قيّمة تخضع للاتفاق الدولي مع العراق، كما سيواصل توفير الاستجابة السريعة للخدمات والاحتياجات الأساسية. وتجري مناقشة تفاصيل تنسيق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق مع الاتفاق الدولي مع العراق بين حكومة العراق ورئيس لجنة المانحين بمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق والبنك الدولي والأمم المتحدة.

خامسا - القضايا الأمنية والتشغيلية

ألف - تقييم حالة الأمن

٥٣ - لا يزال مستوى العنف في العراق في تصاعد مستمر يصحبه ارتفاع في مستوى الإصابات بين المدنيين بلغت ذروتها منذ آذار/مارس ٢٠٠٦. ويتخذ العنف شكل صراع يتزايد طابعه الطائفي، وشكل العصيان المستمر، كما يشمل العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة، وبعضها ينتسب إلى تنظيم القاعدة في العراق. كذلك يتزايد الصراع داخل الطوائف، مع صدامات يُبلغ عن وقوعها بين بعض القبائل السنية والجماعات الشيعية في جنوب العراق.

٥٤ - وما زالت بغداد مركزا للأنشطة المسلحة علاوة على الجهود التي تبذلها حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات للحد من العنف. وبنهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، تزايدت حوادث العنف في المدينة بنسبة ٢٢ في المائة عن الشهر الذي قبله. ويتسق هذا الاتجاه مع الارتفاع الموهول في العنف الذي عانى منه البلد في شهر رمضان المعظم في العامين الماضيين.

٥٥ - وفي المناطق القريبة من بغداد، ما زال العصيان مستعرا ومنذ أيلول/سبتمبر كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الهجمات الكبيرة على قوات الأمن العراقية، فضلا عن القوات المتعددة الجنسيات. وما زالت المنطقة الدولية، على الأخص، هدفا للجماعات المسلحة من جميع الاتجاهات والأنواع. وتتمثل الوسائل الرئيسية التي تُستخدم في الهجوم في النيران غير المباشرة المنطلقة من المناطق المحيطة. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر تعرض لقصف مباشر بالصواريخ مأوى للسيارات تابع لمجمع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقد وقع الحادث في ساعات المساء المتأخرة ولم تنجم عنه إصابات. كما ظلت نقاط التفتيش المؤدية إلى المنطقة الدولية هدفا لهجمات متقطعة.

٥٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة في الأجزاء الشمالية الغربية والشمالية الوسطى من العراق، مثل محافظات التاميم، والموصل وديالي تزداد قابلية للتفجر. وفي غرب العراق، ما زالت محافظة الأنبار تشهد قتالا ضاريا تُشارك فيه جماعات قبلية، وجماعات من القاعدة، وجماعات مسلحة. وما برحت المحافظات الجنوبية تُعاني من التوتر. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شهدت مدينة العمارة، التي يغلب عليها الطابع الشيعي، صدامات عنيفة بين الميليشيات المتصارعة الساعية إلى فرض سيطرتها على المدينة. ويرتفع مستوى الحوادث في محافظة القادسية وميسان والواسط وكربلاء وبابل. وفي شمال

العراق تتراوح الحالة الأمنية في شدتها وطابعها. وفي أقصى الشمال، يتركز العنف غالبا في الموصل، مع بقاء الحالة في إربيل هادئة نسبيا.

٥٧ - وقد شهدت البصرة ارتفاعا في عدد الحوادث منذ آب/أغسطس وهي تبدو في حالة اضطراب. والتوازن السياسي الهش داخل المجلس الحاكم يتعرض للخطر في الشارع بتأثير العلاقة بين الجماعات غير الرسمية المتصلة بأنشطة التهريب والأنشطة الإجرامية. ويُعتبر مجمع قصر البصرة وغيره من مراكز القوات المتعددة الجنسيات الأهداف الأساسية للهجمات. وتشكل النيران غير المباشرة تهديدا مستمرا وتحدث على نحو متواتر. وما زال وجود موظفي الأمم المتحدة في البصرة باقيا في الحد الأدنى داخل أماكن إقامة في مرافق محصنة.

٥٨ - ما برح الموظفون الدوليون في الأمم المتحدة في المنطقة الدولية يتعرضون لمستوى متوسط من المخاطر. ويجري استعراض الموظفين ورصدهم باستمرار لضمان بقائهم في المستويات المقبولة. إلا أن المخاطر التي يتعرض لها الموظفون الوطنيون ما زالت شديدة نظرا للعنف المتفشي الذي يعصف ببغداد فهم يتعرضون لخطر الاختطاف، والإصابات الجسدية الخطيرة والموت، ولا سيما عندما يدخلون المنطقة الدولية أو يخرجون منها.

٥٩ - وقد فرضت حالة التدهور الأمني في العراق قيودا قاسية على قدرة المنظمة على الاضطلاع بأنشطتها. وما زالت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تعمل على تعديل إجراءاتها التشغيلية لكي تستجيب لهذه الظروف المتغيرة والنهوض على نحو فعال بعمليات البعثة التي تتواءم مع البيئة الأمنية. وعلى الرغم مما هو باد من زيادة الدعم العراقي والدولي لدور أنشط من جانب الأمم المتحدة، فإذا ما ازدادت الحالة الأمنية تدهورا، فإن جدوى الإبقاء على حضور ملموس للأمم المتحدة في العراق يصبح موضع شك. ولا يمكن التهاون فيما يتعلق بتعريض موظفي الأمم المتحدة لأخطار غير مقبولة.

باء - المرافق، واللوجستيات والدعم

٦٠ - في أعقاب انتقال البعثة من فندق الرشيد إلى مجمع سكني جديد في المنطقة الدولية في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بدأت الاستعدادات لإنشاء حماية عامة لثلاثي المجمع الذي تعوزه مثل هذه الحماية. وسيستخدم المجمع كمرفق مؤقت للإقامة لحين الانتهاء من إنشاء الموقع المتكامل الطويل الأجل الذي ستقيم فيه البعثة. وهذا الموقع، الذي خصصته حكومة العراق للاستعمال من جانب الأمم المتحدة، يجري الآن تطهيره وإجراء مسح تقني له وأصبحت الخطط الموضوعة لتطويره مكتملة الآن.

٦١ - الموظفون في إربيل يقيمون في منطقة مكتب المتحدة الجديد. وتستمر التحسينات التي تجري على المجمع في مواكبة البيئة المحيطة. وفي البصرة اكتمل العمل في أماكن العمل الجديدة الخاصة بمفرزة الاتصال التابعة للأمم المتحدة. ويجري استيعاب موظفي الأمم المتحدة الموجودين حتى الآن في البصرة في هذه المرافق. وقد زار فريق البعثة الإداري البصرة مؤخرًا لالتهاء من تحسينات أماكن الإقامة المحصنة بمجرد الانتهاء الكامل من عودة مفرة الاتصال التابعة للأمم المتحدة إلى البصرة.

٦٢ - وقد انتهت حكومة اليابان والأمم المتحدة من الترتيبات المتعلقة بتوفير رحلة جوية أسبوعية مكرسة للبعثة. ودخلت الرحلة الجوية الأسبوعية الآن في طور التشغيل بنجاح. كما عرضت حكومة الدانمرك أيضا توفير طائرة مخصصة للبعثة. ويواصل فريق متخصص لتقصي الحقائق الاجتماع مع البعثة لالتهاء من متطلبات تشغيلها. وأعرب عن امتناني لحكومة اليابان وحكومة الدانمرك لدعمهما الجوي للبعثة، الذي سيحسن كثيرا من قدرة البعثة على القيام بعملها.

٦٣ - وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني البالغ لعدد من الدول الأعضاء لما تقدمه من دعم متواصل لتوفير الحماية والدعم اللوجستي للبعثة. وأود بصفة خاصة، أن أشكر حكومة فيجي لقيامها بتزويد البعثة بأفرقة الأمن الشخصي ووحدات الحراسة، وأشكر أيضا حكومات جورجيا وجمهورية كوريا ورومانيا لقيامها بتوفير الحماية "على مستوى الحلقة الوسطى". وفي عام ٢٠٠٤ أنشئ صندوق استئماني، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، لدعم وجود كيان قائم بذاته تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تتمثل مهمته في توفير الأمن حصرا لوجود الأمم المتحدة في العراق. وقد تلقى الصندوق منذ إنشائه ما يربو على ٢٠ مليون دولار على شكل تبرعات مقدمة من ١٦ دولة من الدول الأعضاء. إلا أن الصندوق يحتمل أن يستنفد موارده بحلول آذار/مارس ٢٠٠٧. ولذلك فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم هذا الصندوق الاستئماني بتبرعات مالية جديدة له.

جيم - الاتفاقات

٦٤ - وُقِّع اتفاق مركز البعثة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ولكنه لن يدخل حيز النفاذ إلا بعد التصديق عليه رسميا من مجلس النواب. ولكن على الرغم من عدة محاولات بذلتها الأمم المتحدة، ما زال تأكيد حكومة العراق بقبول الاتفاق معلقا. وقد أبلغ مكتب رئيس الوزراء الأمم المتحدة أن الأمر معروض على مجلس النواب للبت فيه. وإنني أحث حكومة العراق على التعجيل بالتصديق على الاتفاق وإصدار مذكرة رسمية بقبوله. ومتى دخل اتفاق مركز البعثة حيز النفاذ فإنه سيعطي البعثة

المركز القانوني المطلوب بموجب القانون الدولي العرفي من أجل الاضطلاع بالواجبات المنوطة بها.

٦٥ - وتواصل البعثة التفاوض مع القوة المتعددة الجنسيات بشأن الترتيبات التكميلية بموجب الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة المبرم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي يكفل تحقيق الأمن للبعثة. وفي الوقت الحالي، يوشك اثنان من العناصر الثلاثة للترتيبات على الاكتمال. وفي حين أنه بالروح البناءة التي سادت هذه المناقشات، أودعوا إلى الإسراع بالعملية والانتهاء في وقت مبكر من تلك الترتيبات التي ستشكل جانبا أساسيا للدعم الأمني المتواصل لوجود الأمم المتحدة في العراق.

ملاحظات

٦٦ - في تقريره الأخير، بينت أن العراق يقف في مفترق طرق هام، وأن الشعب العراقي وزعماءه يواجهون اختيارا مصيريا بين سلوك الطريق السريع المؤدي إلى المفاوضات والحلول التوفيقية، وبين التردّي في مهاوي الصراع الطائفي والاقتتال بين الأشقاء. فبعد مرور ثلاثة أشهر، أصبحت الحالة أكثر تدهورا في كثير من أرجاء البلد مقترنة بتصاعد ملموس في العنف الطائفي، والتمرد والهجمات الإرهابية، علاوة على الأنشطة الإجرامية. وقد أدت زيادة أنشطة الميليشيات إلى مزيد من زعزعة الاستقرار. ويزيد عدد العراقيين المتضررين من تصاعد العنف وانعدام الأمن في كثير من أنحاء البلد. وإن المستوى المرتفع من الإصابات والتروح بين المدنيين يومية يؤدي إلى زيادة الإحساس بانعدام الأمن والتشاؤم الشديد في صفوف العراقيين. وأصبحت احتمالات الحرب الأهلية التي تشمل الجميع بل واشتعال الصراع في المنطقة بأسرها حقيقة تتضح يوما بعد يوم. ولذلك، فإن التحدي لا يتمثل فقط في احتواء العنف الحالي ونزع فتيله، وإنما يتمثل أيضا في الحيلولة دون تصاعده.

٦٧ - وعلى الرغم من أن أرقام الخسائر في صفوف المدنيين منذ عام ٢٠٠٣ تتراوح ما بين ٥٠.٠٠٠ وأكثر من ٦٠٠.٠٠٠ شخص بحسب مصدر المعلومات، فإن المشكلة الحقيقية تتمثل في معاناة الشعب العراقي. فما برحت الحالة الأمنية المتدهورة تؤثر سلبا على حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، علاوة على مستويات المعيشة بأسرها. فالعدد الكبير من الإصابات تترتب عليه آثار اجتماعية أوسع تفوق الموت الفوري أو الإصابة بالجروح فالحوادث المميتة تؤدي دون تمييز إلى الترميل واليتم وإلى وجود أسر معيشية أربابها من النساء اللاتي يتعين عليهن تحمل عبء فقدان من يعولهن وعبء الأسر المخطمة. وقد أصبح ذلك العامل معوقا دائما للتنمية البشرية وهو يزيد كثيرا من عبء الحصول على الرعاية الصحية المناسبة،

والخدمات الاجتماعية، والتعليم، والحصول على فرص العمل والفرص الاقتصادية، على نحو موثوق به، الأمر الذي أصبح مفقوداً في عراق اليوم.

٦٨ - وفي حين ألاحظ الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتحسين الأمن والنهوض بالمصالحة الوطنية، أرى أن من واجبها الاضطلاع باستعراض عاجل للاستراتيجيات والسياسات والتدابير الرامية للتوصل إلى توافق في الآراء يستند إلى خطة عمل هدفها وقف الاتجاهات السياسية والأمنية الراهنة للبلد وعكس اتجاهها، مما يستلزم الدعم من جانب جهود إقليمية ودولية أوسع نطاقاً وأشمل. وفي هذا المسعى تواجه الحكومة ثلاثة تحديات شاملة.

٦٩ - يتعين على الحكومة أولاً إيجاد عملية سياسية تتسم بالشمولية الكاملة، تركز على إدماج جميع الطوائف المحرومة والمهمشة في صلب العملية السياسية. وفي حين أن هذه المسألة تتطلب اتخاذ خيارات سياسية صعبة، فإنه لزام على الحكومة ضمان تمتع جميع الطوائف العراقية بفرص الوصول العادلة لممارسة السلطة السياسية، والمشاركة في مؤسسات الدولة والتمتع بمواردها الطبيعية. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، تبني نهج لتقاسم الموارد تحدوه المصالح الوطنية الواسعة، وليس بمجرد خدمة مصالح فئات معينة من جمهور الناخبين. ولن يتمكن العراق من المضي قدماً في مسيرته تجاه تحقيق أكبر قدر من الاستقرار والازدهار إلا عندما تشعر كافة فئات الشعب العراقي بأنها صاحبة مصلحة في تأمين مستقبل البلاد.

٧٠ - ويتعين ثانياً على الحكومة أن تجعل استخدام القوة أمراً حكراً عليها، وذلك من خلال أدوات إحلال الأمن وإنفاذ القانون، داخل إطار سيادة القانون. ويتطلب ذلك التصدي للأنشطة الإرهابية، وأعمال التمرد، والعنف الطائفي، والعنف الناجم عن الجرائم. كما يتعين أن يشمل ذلك معالجة مشاكل الميليشيات داخل الطوائف العراقية، بالإضافة إلى التخلص من جميع عناصر الميليشيات من العاملين في الوزارات وقوات الأمن العراقية.

٧١ - ومن الضروري ثالثاً تطوير بيئة إقليمية تدعم العملية الانتقالية في العراق. وتتحمل الحكومة مسؤولية خاصة تجاه تطبيع علاقاتها مع جيرانها، الأمر الذي يتطلب بدوره أن يعمل الجيران على تبني سياسات تهدف إلى تحقيق مزيد من الاستقرار والأمن في العراق.

٧٢ - وحتى يتسنى التصدي لهذه التحديات يجب أن يتم حالياً تمكين الحكومة بشكل كامل من تحقيق نتائج ملموسة على جميع الجبهات - أي في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية وبمجال حقوق الإنسان. وقد اتضح من الآثار المحدودة للسياسات الحالية وجود حاجة ملحة لتبني نهج جديدة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٧٣ - وعلى الصعيد الوطني، تمنح عملية الاستعراض الدستوري التي شُرع فيها حديثاً، والتي تتمتع بدعم الأمم المتحدة، فرصة حقيقية لجميع الطوائف العراقية للوصول إلى توافق آراء على نطاق واسع بشأن المسائل الأساسية التي لا تزال مبعثاً للفرقة بين هذه الطوائف. ولذا فإنني أحث ثانية جميع القادة العراقيين والأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية على إظهار التزامها بذلك، وجعل هذا الاستعراض مسألة ذات أولوية عليا. وثمة مبادرات مهمة أخرى، مثل سن تشريعات رئيسية جديدة، بما في ذلك قانون تشكيل المناطق، وقانون الهايدروكربونات، يمكن أن تفي بالمصالح المشروعة لجميع الطوائف العراقية، ومن ثم تتيح قاعدة صلبة لعملية المصالحة الوطنية. وفضلاً عن ذلك، ثمة ضرورة بوجه خاص لتعزيز تدابير بناء الثقة بين الطوائف في مناطق التوتر المحتملة، مثل كركوك. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الجهد. وثمة حاجة أيضاً لمزيد من الجهود لاستعراض عملية التخلص من العناصر البعثية وإقرار قانون عفو، دونما مساس بحقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والحصول على التعويض.

٧٤ - وعلى المستوى الإقليمي، ثمة إدراك متزايد لحقيقة أن ازدياد الصراع في العراق سوءاً ستعجز عنه آثار لا تقتصر على الأمن عبر الحدود وحده، بل يمكن له أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في طائفة من بؤر التوتر الكامنة في البلدان المجاورة. ولقد دأبت منذ أمد على حث جيران العراق على المساهمة بشكل ملموس في تحقيق استقرار العراق، الأمر الذي سيكون أيضاً ذا فائدة لأمن هذه البلدان نفسها. وإنني أرحب بالحوار الدائر بين العراق وجيرانه من خلال الاجتماعات الدورية لوزراء الخارجية والداخلية الإقليميين، التي يشارك فيها بانتظام ممثلي الخاص. بيد أنه، في ضوء الأوضاع المتدهورة في العراق وما تنطوي عليه من آثار إقليمية خطيرة محتملة، قد يكون من الضروري النظر في طرائق أكثر ابتكاراً لتبني عملية حوار وتفاهم على مستوى الإقليم، يمكن أن تفضي إلى اتخاذ تدابير بناء ثقة ملموسة بين العراق وجيرانه. ويمكن توسيع نطاق هذه العملية لتشمل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. والأمم المتحدة على استعداد لاستكشاف إمكانيات هذه العملية، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

٧٥ - وعلى الصعيد الدولي، يتيح الاتفاق الدولي مع العراق، الذي تدعمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إطاراً مهماً لحشد جهود الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية لدعم العملية الانتقالية في العراق. بيد أن الاتفاق لا يمكن أن يصبح شراكة حقيقية إلا إذا قام على أساس من توافق الآراء بشأن معالم الطريق نحو المستقبل يتفق عليه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل العراق. وسيعتمد نجاح هذه الشراكة في نهاية المطاف على قدرة حكومة

العراق والمجتمع الدولي على الوفاء بالتزامتهما المشتركة. وبالتالي، فإن تحقيق تقدم ملموس خلال الأشهر الستة الأولى من تنفيذ الاتفاق سيكون ذا أهمية حاسمة.

٧٦ - وثمة ضرورة ملحة لتعزيز التوافق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق استقرار الوضع في العراق. وفي هذا الصدد، صرحت علناً في الآونة الأخيرة أنه قد يكون من المفيد، بالإضافة إلى التدابير المذكورة أعلاه، النظر في إيجاد إطار أكبر لتبني الحوار والفهم على هذه المستويات الثلاثة. وبالإضافة من الخبرات الإيجابية للأمم المتحدة في مناطق أخرى من العالم، مثل اتفاقات بون للسلام في أفغانستان، لعله من المجدي النظر في ترتيب يمكن أن يجمع بين الأطراف السياسية العراقية معاً، ويمكن أن يكون ذلك خارج العراق، مع قيام الأمم المتحدة بدور تيسيري. وسيطلب ذلك أيضاً المشاركة الإيجابية لبلدان الإقليم والمجتمع الدولي. وتبين التجربة الإيجابية في تطبيق الاتفاق الدولي مع العراق، في الآونة الأخيرة، التي شاركت فيها أطراف فاعلة وطنية وإقليمية ودولية، أنه يمكن حشد عناصر الإرادة السياسية لهذه العملية بشكل فعال.

٧٧ - لقد شكّل العراق خلال فترة ولايتي أمينا عاما لمدة ١٠ سنوات أحد أكبر التحديات أمام المنظمة. ولقد كانت، بكل تأكيد، أشد اللحظات قتامة، خلال فترة عملي، تلك التي شهدت حادثة تفجير مجمع الأمم المتحدة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، التي فقدت فيها الأمم المتحدة ٢٢ صديقا وزميلًا، بمن فيهم رئيس البعثة، سيرجيو فييرا دوميلو. وتذكرنا هذه المأساة دوماً بأهمية بقائنا على حذر فيما يخص أمن الموظفين، وضرورة مواصلة الأمم المتحدة لعملها في العراق، على حد سواء. وعلى الرغم من فقدان موظفي الأمم المتحدة، ومع إدراكنا لمحدودية ما يمكن للأمم المتحدة أن تحققه في ظل الظروف السائدة، تظل المنظمة ثابتة على التزامها بدعم الشعب العراقي الذي طالبت معاناته.

٧٨ - وتقوم الأمم المتحدة بتنفيذ مهامها، "وفقاً لما تسمح به الظروف"، انطلاقاً من الولاية المنوطة بها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، مع التقييم المتواصل للحد الذي يمكن به للمنظمة تنفيذ هذه المهام في ظل بيئة أمنية شديدة التحدي، بالإضافة إلى قدرات المنظمة المحدودة. ولقد مكّن هذا التقييم الأمم المتحدة من الوصول بتأثيرها إلى حدوده القصوى وترتيب أولويات مهامها، مع التركيز على أنشطتها السياسية والانتخابية والدستورية، كما هو محدد في الفقرة ٧ (أ) من ولايتها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). ولأسباب تعود إلى الوضع الأمني، ظلت الأنشطة في مجالات التعمير والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، المقررة في الفقرة ٧ (ب) من ولايتها، محدودة، وتواصل القيام بها بشكل رئيسي من خارج العراق. بيد أنني أود أن أعبر عن سروري أنه قد أمكن الأمم المتحدة، خلال الأشهر

الستة الأخيرة، القيام بدور قيادي في وضع الاتفاق الدولي الذي يتيح إطارا ملموسا طويل الأمد لعملية تعمير وتنمية البلاد.

٧٩ - وأود أن أعرب مجددا عن تقديري للدول الأعضاء، داخل وخارج القوة المتعددة الجنسيات على حد سواء، التي دعمت الأمم المتحدة في العراق، من خلال توفير خدمات المستشارين العسكريين، وقوات الحراسة، بالإضافة إلى دعم الحركة، والدعم الجوي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة دعمنا الأمني واللوجستي، سيتواصل اعتماد الأمم المتحدة على الدعم الذي تقدمه القوة المتعددة الجنسيات، في المستقبل المنظور، نظرا لما يتسم به الوضع الأمني من تعقيد. فضلا عن ذلك، فإنه إذا ما حدث مزيد من التدهور في الوضع الأمني، فقد يصبح الإبقاء على حضور الأمم المتحدة في العراق موضع إعادة نظر.

٨٠ - وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه شكري إلى ممثلي الخاص في العراق، أشرف جيهانجير قاضي، لما أظهره من مقدرة قيادية رائعة، ولموظفي البعثة الوطنيين والدوليين، بالإضافة إلى موظفي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، لما بذلوه من جهود مكرسة في سبيل الوفاء بالمهام التي كلفوا بها، تحت ظروف بالغة الصعوبة.